

ميزان الكلام



من يطارد عصفورين يفقدهما جميعاً

توثيق ألفين و 333 عقد تملك مسكن وتأجير في إدارة السجل العقاري بعدن

للمواطنين دون تكرار الأسماء والحد من العشوائية غير المنظمة. وأشار إلى أنه يتم حالياً تجهيز وتأنيث أرشيف حديث ونموذجي خاص بحفظ وثائق إدارة السجل العقاري وبمواصفات عالية من الدقة والحداثة إلى جانب إدخال نظام الأرشيف الإلكتروني بالربط الشبكي مع المركز الرئيسي بصنعاء بهدف توفير البيانات والحفاظ عليها في إطار خطط تحديث إدارة السجل العقاري وتسهيل معاملات المواطنين بنصفافية ووضوح.

ووثقت الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني شؤون السجل التجاري بمحافظة عدن خلال العام الماضي ألفين و 333 عقد تملك مسكن وتأجير ورهن مدونة في إدارة السجل العقاري. وأوضح نائب مدير عام الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني لشؤون السجل العقاري بمحافظة عدن عبد اللطيف لطف قاضي أن عملية التوثيق مكنت الهيئة من تنظيم عملها وتوفير بيانات مفهولة لإدارة السجل العقاري

نظمها مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان

تأثيرات القات على صحة الشباب

في محاضرة توعوية بعدن



من المحاضرة التوعوية عن تأثيرات القات

آ عدن / انسام العسيري

تصوير / عبد القادر بن عبد القادر:

تعرف المشاركون من الشباب والشابات في المحاضرة التوعوية عن تأثيرات القات على الصحة التي نظمها يوم أمس بعدن مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع صندوق المؤسسات الاجتماعية التابع للبنك الدولي على التأثيرات السلبية الناجمة عن تعاطي القات ومخاطرها على الصحة العامة .

وفي المحاضرة التي تعد الثالثة ضمن برنامج مشروع توعية الشباب والشابات حول أضرار القات على التنمية والصحة والأسرة والمجتمع أشار الأخ محمد قاسم نعمان رئيس مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان إلى أن هذه المحاضرات التي نظمها المركز حول القات استهدفت فئة الشباب بدرجة رئيسية على اعتبار أنهم طائفة فاعلة بحاجة إلى التوجيه الإيجابي ، وعلى اعتبار أن وضع القات انتشر بشكل كبير بين أوساطهم ، مسبباً الكثير من المشكلات المتعلقة بهذه الفئة ، وانتشار الجرائم والعنف المنزلي» . ولفت إلى أن المواد الكيميائية التي تستخدم في زراعة القات أصبحت غير خاضعة إلى المعايير الصحية والرعاية من قبل القائمين في الجهات المعنية، موضحة أهمية نشر وتعزيز الثقافة الصحية والتوعية بأضرار القات على صحة متعاطيها، وتفعيل القوانين الخاصة بمنع تعاطي القات في الوظيفة العامة.

من جانبه استعرض د. خالد قاسم عوض رئيس قسم الباطني بمستشفى الجمهورية بعدن تأثيرات القات السلبية على صحة الجهاز الدوري ، المرأة الحامل ، والمرأة المرضع والجهاز الهضمي والتناسلي، موضحة أن كثيراً من حالات السرطان يكون سببها القات بسبب المواد الكيميائية السامة التي تستخدم في زراعتها.

وفي ختام المحاضرة وضع المشاركون والمشاركات عدداً من الملاحظات حول مشكلة تعاطي القات في اليمن ، وأهمية اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من انتشار هذه الظاهرة الخطيرة التي تواجه الشباب وأفراد المجتمع مودية إلى بروز عدد من الظواهر الاجتماعية السلبية انتشار الجريمة .

افتتاح وحدة صحية في قرية الملة

بذمار ضمن مشروع القرية النموذجية

المنطقة. وأكدت أهمية مضاعفة الجهود للارتقاء بالأوضاع الصحية في المنطقة. مبدية استعداد السلطة المحلية بالمحافظة الإسهام في توفير احتياجات المنطقة من الخدمات الأخرى. من جهتها أشارت أمين عام فرع اتحاد نساء اليمن بذمار خيرية احمد حسين إلى أن الوحدة الصحية التي تم افتتاحها أمس وحدة مؤقتة في المنطقة حتى يتم إنشاء مبنى جديد مستقبلاً. مؤكدة أن فرع الاتحاد يسعى من خلال مشروع القرية النموذجية إلى إنشاء فرع للاتحاد في المنطقة واستكمال البنى التحتية في المنطقة بالتنسيق مع السلطة المحلية بالمديرية والمحافظة والأجهزة التنفيذية.

بمشاركة (23) محامياً ومحامية

اختتام ورشة الحماية القانونية

والمناصرة لحقوق النساء بعدن

آ عدن / محمد عبد الواسع :

اختتمت الخميس على قاعة فندق المطار بمحافظة عدن الدورة التدريبية الخاصة بمحامي مشروع الحماية القانونية والمناصرة حول الآليات الوطنية والدولية لحقوق النساء، والتي تنظمها منظمة أوكسفام البريطانية باليمن للفرق القانونية التابع لمشروع الحماية القانونية والمناصرة المنفذ من قبل الشركاء المحليين المتمثلين بفرع اتحاد نساء اليمن في كل من (عدن/ تعز/ أبين/ الحديدة/ سيئون/ المكلا/ المكتب التنفيذي للاتحاد العام). شارك في الدورة 23 محامياً ومحامية يقدمون خدمة العون القضائي للنساء في المحجزات والسجون وفي المجتمع من النساء المعسرات في قضايا جنائية وشخصية، حيث تلقوا خلال أيام الدورة معارف ومهارات حول الأساس القانوني للعون القضائي وماهيته وشروطه والإشكاليات القانونية التي تواجه المحامين في قضايا النساء وأهم الحلول لها. كما تم التطرق لمواضيع مختلفة منها الفئات الأساسية لقانون الإجراءات الجزائية التي تضمن للمتهم حقوقها، والآليات الدولية التعاقدية وغير التعاقدية لحقوق الإنسان، وطرق كتابة القصة القانونية في الإعلام، بالإضافة إلى مهارات أخرى.

قام بالتدريب عدد من الخبراء القانونية في مقدمتهم المدربة المحامية/ نبيلة المفتي والمحاميات إشراق المقطري، و تغريد الحكيمي وأمل القريني. جدير بالذكر أن الدورة كانت قد بدأت أعمالها يوم الاثنين الماضي.

جامعة إب تفتح الباحة منيرة البراجي درجة الماجستير

آ إب / محمد الوراقي:

منحت جامعة إب الباحثة منيرة قاسم حمود البراجي درجة الماجستير بتقدير ممتاز في تخصص مناهج وطرق التدريس عن رسالتها الموسومة «أثر استخدام طريقتي العصف الذهني وخرائط المفاهيم على التحصيل الدراسي لدى طالبات الصف الأول الثانوي في مادة المجتمع اليمني». وبعد أن قدمت الباحثة ملخصاً لرسالتها أقرت لجنة المناقشة المكونة من أ.د. عبدالله محمد الصلاحي رئيساً ومشرفاً على



طفلة مشاركة في المسيرة الجماهيرية الحاشدة لتأييد إجراء الإنتخابات النيابية

مؤسسة (السعيد) تنظم ندوة عن كتاب شعر باكثير



وتستدعي من كل طالبي العلم المزيد من البحث والدراسة لهذه الشخصية وغيرها من جبل الأوائل الذين أثروا الساحة العربية واليمنية. من جهته لفت الدكتور غانم في قرأته للكتاب إلى أن باكثير من مبدعي القرن العشرين حيث أعاد للغة العربية اعتبارها وفند المساعد الدكتور عبدالله الميسري تقول أن اللغة العربية الفصحى لا تصلح للعمل الدرامي من خلال مؤلفاته الشعرية والنثرية والقصصية والروائية والمسرحية.

وعلى أي حال .. هذا المنطق الذكوري السلفي المتهاافت هو ما يميز موقف رجال الدين المتزمتين والقبليين ليس تجاه الحقوق السياسية للمرأة فحسب، بل وفي كل قضية عادلة .. فقد حرما حريماً دنياً حق المرأة في العمل .. وقبل ذلك حرما خروج الإناث إلى المدارس ، وقرنوا المرأة بالحمار والكلب الأسود وحرما على المرأة الاستمتاع بالحياة وحقوقها رأيتها وعقلها .. كل شيء مكروه وسين وظالم وجوهه نحو الأثى.

لكن هناك عبرة بل عبر يجب الأخذ بها .. فعندما خرجت المرأة إلى التعليم والعمل تراجعوا بفضل إصرارها وإيمانها بحقوقها .. وهكذا .. والعبرة هي أن هؤلاء يتنازلون عن الموروث البشري المتخلف كلما قام المستنيرون من الرجال والنساء بفتح هذا الموروث الذي ربطه السلفيون بالدين وجعله شريعة لهم فوق شريعة الله.. والله في خلقه شؤون

آ تعز / نعام خالد :

تلطمت مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة أمس ندوة خاصة كرسنا لقراءة كتاب شعر باكثير. وفي الندوة التي شارك فيها أستاذ الأدب العربي بأداب تعز الدكتور علي غانم استعرض نائب رئيس جامعة تعز لفرع الجامعة بالتربية الدكتور عبد القوي الحصيني مؤلف الكتاب تجربته في دراسة شعر باكثير ومرآحل إعداد الكتاب بدءاً من اختيار موضوع البحث وتنقلاته بين حضرموت ومصر والسعودية والأردن ولقاءاته بزملء وأهل الرادل باكثير حتى إخراج الكتاب بصورته النهائية ومناقشته بجامعة صنعاء التي منحتة درجة الدكتوراه. وأشار إلى أن الجهد الذي بذله أمر بهون بالنظر إلى هذه القامة الإبداعية التي تستحق كل هذا العناء والبحث والتقصي

سفارتنا بالكويت تقيم أمسية ثقافية يمنية احتفاء ب(تريم)

آ الكويت/ منابيات:

بمناسبة انتهاء احتفالية مدينة تريم عاصمة للثقافة الإسلامية أقامت السفارة اليمنية لدى الكويت أمسية ثقافية يوم الأحد الماضي. وقد بدأت الأمسية في تمام الساعة الثامنة مساءً بمسرح مكتبة اليابطين المركزية للشعر العربي، وبمشاركة مجلة «العربي» التي يرأس تحريرها د.سليمان العسكري. ودعا سفير الجمهورية اليمنية لدى الكويت د. خالد راجح شيخ، السفراء والدبلوماسيين والشخصيات الثقافية والإعلامية العربية لحضور هذه الأمسية، التي

تسجيل (161) منشأة طبية في البيضاء العام الماضي

آ البيضاء / ساء:

سجل مكتب الصحة والسكان بمحافظة البيضاء 161 منشأة صحية بالمحافظة العام الماضي. وأوضح مدير مكتب الصحة العامة والسكان الدكتور محمد عبد الولي السماوي أن التراخيص تضمنت 10 تراخيص لمستشفيات ريفية و43 مركزاً صحياً و106 وحدات صحية ضمن توسيع رقعة تقديم الرعاية الصحية بالمحافظة. وبين أن عدد المستفيدين من الخدمات الصحية العام الماضي بالمحافظة بلغ 182 ألفاً و316 شخصاً إضافة إلى 20 ألفاً و400 طفل دون سن العام استفادوا من خدمات التحصين الموسع وكذا برامج مكافحة الإيدز والملاريا والسل وبرامج التغذية التي بدأت في 5 مديريات لتقديم خدمة التغذية للأطفال دون سن الخامسة والحوامل.

اليمن غير ..

أثبتت المسيرات والندوات الجماهيرية التي شهدتها مختلف مديريات أمانة العاصمة صنعاء أن اليمن ليست حقلاً للتجارب وغير قابل للاستنساخ.

كان جميلاً ورائعاً أن يبادر حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم وأحزاب المعارضة المنضوية في كتلت (اللقاء المشترك) إلى تنظيم مسيرات جماهيرية تجسيدا للطابع الديمقراطي التعددي للنظام السياسي في اليمن، الذي يضمن حق التعبير عن الرأي بالوسائل السلمية والديمقراطية.

والأجمل منه أن أجهزة الأمن كانت تحمي هذه الفعاليات طالما أن منظليها يلتزمون بالقانون ولا يستغلون حق التعبير عن الرأي لممارسة التخريب والأعمال الخارجة على القانون. صحيح أن المسيرات التي نظمها الحزب الحاكم ومعارضوه كانت ترفع أعلام اليمن الموحد وشعارات الدفاع عن الديمقراطية والحريات وتدعو إلى

تهافت منطوق خصوم (الكوتا)

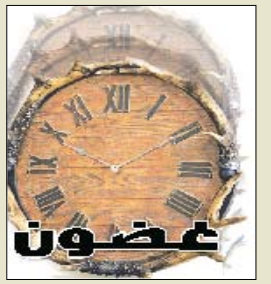
□ أن تقرر للنساء (كوتا) .. مثل أن تخصص مجموعة من الدوائر الانتخابية يقتصر الترشيح فيها على النساء لكي تضمن وصول عدد كاف من النساء إلى المؤسسة التشريعية، يعتبر هذا تمييزاً وعدم مساواة في هذا الحق السياسي الذي يجب أن يكفل لجميع المواطنين ذكورا وإناثاً .. وهذا في الظروف العادية .. ولكن هناك ظروفا في المجتمعات المتخلفة مرتبطة بعوامل اجتماعية وثقافية تجعل من العسير على المرأة الوصول إلى مجلس النواب رغم أهمية وجودها فيه، ففي ظل المساواة في هذه الظروف يفوز المرشح الذكور وتهزم المرشحة ولو كانت أفضل منه علماً وخبرة .. لذلك أقرت اتفاقيات ومعاهدات دولية أن تخصص للنساء (كوتا) لضمان وصولهن إلى مراكز اتخاذ القرار والهيئات المعنية بالتشريع .. وهذا التمييز يسمى تمييزاً إيجابياً.. ويكون مؤقتاً وليس دائماً .. يزول بمجرد زوال العوامل التي تحول دون وصول النساء إلى مراكز اتخاذ القرار منها المجلس التشريعي.

ونظام (الكوتا) مثلاً غير معمول به في المجتمعات المتقدمة لسبب معروف وهو أن النساء والرجال متساون في النظرة الاجتماعية والثقافية، ويختار الناس .. بسبب ارتفاع وعيهم .. المرشح على أساس الكفاءة بغض النظر عن كونه ذكراً أو أنثى وهذا غير متوافر في المجتمعات المتخلفة كاليمن. عندما ظهر مشروع التعديلات الدستورية الأخير هنا في اليمن والذي تضمن نصاً جديداً يخص المرأة (44) مقعداً بحيث أن تكون (44) دائرة انتخابية في الجمهورية يقتصر فيها الترشيح على نساء بغض النظر عن أي انتماء سياسي.. خرج معارضون في حزب (الإصلاح) يحتجون، ويقولون : هذا تمييز .. هذا عدم مساواة .. يجب أن يتساوى الجميع .. باي حق تحرم مواطناً ذكراً من الترشح في هذه الدائرة كما ترشح الأنثى؟! إذن خصصوا دوائر للرجال وحدهم كما فعلتم بالنسبة للنساء .. وقالوا من هذا القبيل كلاماً كثيراً كله من ضرب هذا الهراء.

ومن مظاهر تهافت هذا المنطق أن أصحابه الذين يتباكون من عدم المساواة هذه أو " الكوتا" التي تتضمن وصول (44) امرأة إلى مجلس النواب ، هم من حيث الجبد يرفضون مبدأ المساواة في الحقوق السياسية بين الذكور والإناث .. يعني أنهم يرفضون أصلاً وجود المرأة في مجلس النواب بل يحرمون من حيث المبدأ ترشح المرأة في أي دائرة انتخابية. إن مقاومتهم لمشروع " الكوتا" يلبسونها ثوب مقاومة التمييز وعدم المساواة ، بينما في الأصل هم مقاومون للمساواة كمبدأ .. أكان فيما يتعلق بالحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها..

وعلى أي حال .. هذا المنطق الذكوري السلفي المتهاافت هو ما يميز موقف رجال الدين المتزمتين والقبليين ليس تجاه الحقوق السياسية للمرأة فحسب، بل وفي كل قضية عادلة .. فقد حرما حريماً دنياً حق المرأة في العمل .. وقبل ذلك حرما خروج الإناث إلى المدارس ، وقرنوا المرأة بالحمار والكلب الأسود وحرما على المرأة الاستمتاع بالحياة وحقوقها رأيتها وعقلها .. كل شيء مكروه وسين وظالم وجوهه نحو الأثى.

لكن هناك عبرة بل عبر يجب الأخذ بها .. فعندما خرجت المرأة إلى التعليم والعمل تراجعوا بفضل إصرارها وإيمانها بحقوقها .. وهكذا .. والعبرة هي أن هؤلاء يتنازلون عن الموروث البشري المتخلف كلما قام المستنيرون من الرجال والنساء بفتح هذا الموروث الذي ربطه السلفيون بالدين وجعله شريعة لهم فوق شريعة الله.. والله في خلقه شؤون



تهافت منطوق خصوم (الكوتا)

□ أن تقرر للنساء (كوتا) .. مثل أن تخصص مجموعة من الدوائر الانتخابية يقتصر الترشيح فيها على النساء لكي تضمن وصول عدد كاف من النساء إلى المؤسسة التشريعية، يعتبر هذا تمييزاً وعدم مساواة في هذا الحق السياسي الذي يجب أن يكفل لجميع المواطنين ذكورا وإناثاً .. وهذا في الظروف العادية .. ولكن هناك ظروفا في المجتمعات المتخلفة مرتبطة بعوامل اجتماعية وثقافية تجعل من العسير على المرأة الوصول إلى مجلس النواب رغم أهمية وجودها فيه، ففي ظل المساواة في هذه الظروف يفوز المرشح الذكور وتهزم المرشحة ولو كانت أفضل منه علماً وخبرة .. لذلك أقرت اتفاقيات ومعاهدات دولية أن تخصص للنساء (كوتا) لضمان وصولهن إلى مراكز اتخاذ القرار والهيئات المعنية بالتشريع .. وهذا التمييز يسمى تمييزاً إيجابياً.. ويكون مؤقتاً وليس دائماً .. يزول بمجرد زوال العوامل التي تحول دون وصول النساء إلى مراكز اتخاذ القرار منها المجلس التشريعي.

ونظام (الكوتا) مثلاً غير معمول به في المجتمعات المتقدمة لسبب معروف وهو أن النساء والرجال متساون في النظرة الاجتماعية والثقافية، ويختار الناس .. بسبب ارتفاع وعيهم .. المرشح على أساس الكفاءة بغض النظر عن كونه ذكراً أو أنثى وهذا غير متوافر في المجتمعات المتخلفة كاليمن. عندما ظهر مشروع التعديلات الدستورية الأخير هنا في اليمن والذي تضمن نصاً جديداً يخص المرأة (44) مقعداً بحيث أن تكون (44) دائرة انتخابية في الجمهورية يقتصر فيها الترشيح على نساء بغض النظر عن أي انتماء سياسي.. خرج معارضون في حزب (الإصلاح) يحتجون، ويقولون : هذا تمييز .. هذا عدم مساواة .. يجب أن يتساوى الجميع .. باي حق تحرم مواطناً ذكراً من الترشح في هذه الدائرة كما ترشح الأنثى؟! إذن خصصوا دوائر للرجال وحدهم كما فعلتم بالنسبة للنساء .. وقالوا من هذا القبيل كلاماً كثيراً كله من ضرب هذا الهراء.

ومن مظاهر تهافت هذا المنطق أن أصحابه الذين يتباكون من عدم المساواة هذه أو " الكوتا" التي تتضمن وصول (44) امرأة إلى مجلس النواب ، هم من حيث الجبد يرفضون مبدأ المساواة في الحقوق السياسية بين الذكور والإناث .. يعني أنهم يرفضون أصلاً وجود المرأة في مجلس النواب بل يحرمون من حيث المبدأ ترشح المرأة في أي دائرة انتخابية. إن مقاومتهم لمشروع " الكوتا" يلبسونها ثوب مقاومة التمييز وعدم المساواة ، بينما في الأصل هم مقاومون للمساواة كمبدأ .. أكان فيما يتعلق بالحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها..

وعلى أي حال .. هذا المنطق الذكوري السلفي المتهاافت هو ما يميز موقف رجال الدين المتزمتين والقبليين ليس تجاه الحقوق السياسية للمرأة فحسب، بل وفي كل قضية عادلة .. فقد حرما حريماً دنياً حق المرأة في العمل .. وقبل ذلك حرما خروج الإناث إلى المدارس ، وقرنوا المرأة بالحمار والكلب الأسود وحرما على المرأة الاستمتاع بالحياة وحقوقها رأيتها وعقلها .. كل شيء مكروه وسين وظالم وجوهه نحو الأثى.

لكن هناك عبرة بل عبر يجب الأخذ بها .. فعندما خرجت المرأة إلى التعليم والعمل تراجعوا بفضل إصرارها وإيمانها بحقوقها .. وهكذا .. والعبرة هي أن هؤلاء يتنازلون عن الموروث البشري المتخلف كلما قام المستنيرون من الرجال والنساء بفتح هذا الموروث الذي ربطه السلفيون بالدين وجعله شريعة لهم فوق شريعة الله.. والله في خلقه شؤون

أثبتت المسيرات والندوات الجماهيرية التي شهدتها مختلف مديريات أمانة العاصمة صنعاء أن اليمن ليست حقلاً للتجارب وغير قابل للاستنساخ.

كان جميلاً ورائعاً أن يبادر حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم وأحزاب المعارضة المنضوية في كتلت (اللقاء المشترك) إلى تنظيم مسيرات جماهيرية تجسيدا للطابع الديمقراطي التعددي للنظام السياسي في اليمن، الذي يضمن حق التعبير عن الرأي بالوسائل السلمية والديمقراطية.

والأجمل منه أن أجهزة الأمن كانت تحمي هذه الفعاليات طالما أن منظليها يلتزمون بالقانون ولا يستغلون حق التعبير عن الرأي لممارسة التخريب والأعمال الخارجة على القانون. صحيح أن المسيرات التي نظمها الحزب الحاكم ومعارضوه كانت ترفع أعلام اليمن الموحد وشعارات الدفاع عن الديمقراطية والحريات وتدعو إلى